

نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة: أزماتنا تتفاعل، نتيجة الأداء السياسي السلبي

لا تشي بداية عام 2021 بأمل الانقاذ، واحتمال سلوك طريق الخروج من الازمة التي تزداد تعقيدا بعدما تناسلت ازمات. الاستقرار السياسي هو المفتاح لباب الانفراج، واذا لم يتحقق سيصل لبنان الى كارثة شاملة توقف النبض الاخير في هيكل الاقتصاد المتداعي. ما ينتظر لبنان سيكون اقوى واشد باضعاف، وفق توقعات مجتمع الاعمال



نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان محمد مع.

ما ينبئ بحصول كارثة حقيقية، هو التوجه الى رفع الرسوم والضريبة على القيمة المضافة، لكي تزيد الدولة إيراداتها. هذا الحل الذي كان الاسهل على مر السنوات السابقة لملء الخزينة المثقوبة والهرب من الاصلاحات، لم يعد حلا سهلا متاحا في ظل انهيار كل شيء. من هو القادر في هذه الفترة على تحملها، سواء كان مواطنا صرف من عمله، او خسر 80 في المئة من قيمة دخله، او شركة افلست او حسمت نصف رواتب موظفيها، او تاجرا سيضطر الى تغطية ما يستورده من جيوب المستهلكين. يذكر نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان محمد مع في حديث الى "الامن العام" ان زيادة الضرائب غير المدروسة في الاعوام 2017 و2018 و2019 على التوالي، بحسب دراسات غرفة بيروت، ضربت مقومات الاقتصاد الوطني، وسرعت في افلاس عدد كبير من الشركات والمؤسسات واقفالتها.

■ كيف توصّف الوضع الاقتصادي بكل مكوناته، وهل تعتقد ان الفرصة لا تزال متاحة امام الانقاذ؟

□ يتابع الوضع الاقتصادي انهياره وفق المعطيات التي شهدتها عام 2020، في حين لا يزال هذا الانهيار مستمرا مع بداية 2021. تعتبر سنة 2020 اقتصاديا هي الاصعب من بين السنوات التي مرت على لبنان. لكن المقلق ان هذه الصعوبة ستسحب على ما يبدو على كل احداث هذه السنة، تضاف اليها جائحة كورونا

”
فرض رسوم وضرائب
جديدة لن يزيد مداخيل
الدولة

لبنان ترك وحيدا
بعدها فشلت كل محاولات
انعاشه

التي عطلت المرافق الانتاجية، ليس في لبنان فحسب بل في العالم كله. ما زاد ايضا من المضاعفات السلبية على الاقتصاد، والجميع يعرف ذلك، هو الحصار على لبنان من كل الجهات الاقليمية والدولية. المؤسف ان هذا البلد ترك وحيدا بعدما فشلت محاولات انعاشه المتكررة، واعلن الجميع بأسهم من جراء الفساد والهدر المالي والانفاق الرسمي غير المنتج. كل هذه العوامل ساهمت في فقدان الثقة وتفاقمها، والتي كانت تعتبر اساس

الجميع داخل غرفة الإنتظار

تبدو الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان ماضية نحو مزيد من التعقيد، بحيث اصبحت الاسئلة الصعبة حول مستقبل الاستقرار في البلاد تتناسل باحثه عن ينتشلها من ازمة اقتصادية شاملة ومالية خانقة، اضيفت اليها ازمة قاتلة هي انتشار فيروس كورونا.

منذ تشرين الاول 2020، فقدت الليرة اللبنانية نسبة 80 في المئة من قيمتها، وهوت في السوق السوداء. وهي تخضع اليوم الى مثلث اسعار قطع رسمي - مصري / صيرفي - سوقي: سعر مصري هو 3900 ليرة، وسعر رسمي محدد 1500 ليرة، وسعر السوق السوداء اكثر من 8000 ليرة في مقابل الدولار. دخل لبنان اسوأ ازمة اقتصادية تهدد استقراره منذ الحرب الداخلية التي استمرت نحو 15 سنة. وبات الفقر مصير كل الفئات الاجتماعية من اللبنانيين، بعد ان خسروا اولاً قيمة رواتبهم بالعملة اللبنانية، وثانياً مدخراتهم من العملة الصعبة.

بازاء التراجع غير المسبوق في قيمة الليرة والسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة، عرّ اللبنانيون عن غضبهم تجاه هذا الواقع على مدى اشهر عدة، ولجأوا الى التظاهر واغلاق الشوارع والطرق في بيروت وعدد من المدن، من طرابلس في الشمال الى صور في الجنوب. لكن الحركة التي قاموا بها توقفت في الفترة الاخيرة بفعل جائحة كورونا التي بدأت بحصد ارواح المواطنين. لم تتوصل اي من الاجراءات الرسمية المتخذة الى مخرج لهذه الازمة المالية. وينحو اللبنانيون باللائمة في الوضع الكارثي الذي آل اليه اقتصاد البلاد على عقود من الفساد الذي نخر، بمساعدة المسؤولين بجميع درجاتهم، جسم الدولة ومقوماتها.

لا بد من الاشارة الى ان ثمة من يرى ان السبب في الازمة الاقتصادية في لبنان، يعود الى سياسات خاطئة اتبعتها حاكم مصرف لبنان، فيما ربط اخرون بين ما يجري في لبنان وما يجري في دول الجوار وخصوصا سوريا. واستنتجوا ان وراء الازمتين مؤامرة خارجية لاسباب شتى باتت معروفة لدى الجميع.

يعتقد منتقدو اي حكومة من السياسيين او من الاختصاصيين انها لا تستطيع وقف الهدر، لأن اقطابها هم الذين يتولون عمليات الهدر والسطو على المال العام في كل القطاعات وفي كل الوزارات، وعبر التهريب من خلال المرافق والمعابر والمطار.

في المحصلة، مهما تعددت خطط العلاج، يجب معالجة مكامن الخلل الاساسية، وهي الفساد واهدار المال العام الذي تناهز كلفته بحسب بعض المصادر والاحصاءات 5 مليارات دولار سنويا. كذلك يتسبب في اهدار ما نسبته تقريبا 45% من مداخيل الدولة و27% من الموازنة و10% من اجمالي الناتج المحلي، ناهيك بالخسائر غير المباشرة. كما ينبغي وقف التهريب الى سوريا للمواد المدعومة من المحروقات بكل مشتقاتها، والتي بلغت قيمتها نحو 500 مليون دولار، بعدما استنزفت من الاحتياطي الموجود في مصرف لبنان.

يقف لبنان امام سيناريوهات متعددة لحجم الانهيار: ما بين انهيار جزئي يتمثل بزيادة في تدهور سعر الليرة، وتوقف الدولة عن سداد مستحققاتها كليا او جزئيا، او انهيار كامل. الكل في غرفة الانتظار.

نموه الاقتصادي وازدهاره. ما زاد في الصعوبات التي يمر فيها البلد، هو الازمات المالي والمصرفي. هذا الكم من الازمات والتراجعات التي اصابت مختلف مفاصل الحياة، تستمر في تفاعلها مع استمرار الازمة السياسية السلبية الذي ينبئ بمصير مأساوي للبنانيين. مع كل الازمات التي تهدد وجودنا، لم يعد مسموحا ومقبولا، اخلاقيا ووطنيا، البقاء في دوامة هذه الممارسات السياسية العثبية. البلد ليس بخير، وكل مصيبة ستقودنا الى مصيبة اخرى اكبر لا بل الى كارثة شاملة.

■ كيف يمكن ان يضع افرقاء الانتاج حدا لمهزلة الانهيار التي ساهم فيها رجال السياسة عموما، وما هو الموقف العملي الذي يجب اتخاذه؟

□ من المؤلم ان تمر السنوات، ولبنان لا يزال يتبع النمط السياسي ذاته الذي اوصله الى هذا الدرك الذي بلغه. لكن على الرغم من شدة الازمات والتراجعات وتداعياتها القوية على مختلف المستويات، لاسيما على حياة اللبنانيين ومعيشتهم، فهي ليست البداية، اذ ما ينتظر لبنان سيكون اقوى واشد باضعاف في حال استمرت القوى السياسية في تمسكها بممارساتها، وبقيت في حال المراوحة والانتظار. لقد حذرت الهيئات الاقتصادية مرارا وتكرارا، في اكثر من مناسبة، من السقوط في الهاوية ونهت الى تفاديها، لكن من دون جدوى وها نحن قد وصلنا اليها. على ارض الواقع هيكل البلد ينهار، الاقتصاد يهبط بكل مكوناته بسرعة قياسية، مؤسسات تلفظ انفاسها الاخيرة، البطالة تستشري والشعب يجوع، بيروت دمرت، الطاقات الشبابية والادمغة تهاجر، الثروات والامكانيات تتآكل تدريجا، ومختلف نواحي الحياة تتراجع في شكل خطير. ماذا ينتظر اهل السياسة بعد، وقد حملت الهيئات القوى السياسية المسؤولية الكاملة عن كل ما حصل وما سيحصل؟



المديرية العامة للأمن العام



تضحية خاسفة

الف ليرة للدولار الواحد. اذا، في ظل هذا الغلاء الفاحش، يعتبر هذا التوجه اذا ما كان موجودا، مشكلة كبيرة لا يمكن استيعابها. اما من اين تؤمن الدولة مداخيلها، فهذا امر يتعلق بها. عليها العمل على طلب المساعدات الخارجية او الاعتماد على قروض تزيد من عبء الدين العام، علما ان هذا الامر تحديدا مستبعد بعدما اعلنت الدولة عجزها عن تسديد القروض السابقة. لبنان يحتاج الى انقاذ عربي ودولي، لكن الواقع يؤكد انه يأتي في آخر اهتمامات الدول العربية، وهي في الوقت الراهن تفتتح على اسرائيل مما يخلق مشكلة جديدة. الاصلاحات هي الحل الانسب لمشكلة اعادة تمويل الدولة، شرط الاتيان بحكومة متجانسة تؤمن ما هو مطلوب، علما ان الفساد الذي ضرب مقومات الدولة، لم يحصل في اي بلد في العالم. ان اي مسؤول لم يحاكم ولم توجه تهمة الى اي مرتكب، على الرغم من حجم سرقة المال العام واموال المودعين في المصارف لاكثر من سبب، خصوصا ان الجميع شاركوا في الجريمة، على عكس ما يحصل في بلدان اخرى تمت فيها عمليات سرقة للمال العام، او تلقى مسؤول كبير هدية مشبوهة المصدر.

■ هل وضع مالية الدولة قابل للاصلاح بعيدا من اعباء اضافية على المواطن؟ □ طبعاً، لكل الاسباب التي ذكرتها سابقاً. اعتقد ان تحسين الجباية يجب ان يتم عبر توسيع قاعدة المكلفين، وضبط التهريب الضريبي، ومكافحة التهريب الجمركي، واقفال المعابر غير الشرعية، واحصاء الاقتصاد الرديف وضمه الى دائرة المكلفين. يضاف الى ذلك، الالتزام الجدي بوضع الحكومة الالكترونية حيز التنفيذ، ليصبح بذلك من الممكن خفض كتلة الاجور ورفع مستوى الشفافية وخفض الفساد. هذه المخارج كانت في صلب ورقة الهيئات الاقتصادية لحل مشكلة ايرادات الدولة.

ع. ش.

□ هل تملك الهيئات الاقتصادية رؤية لانقاذ الوضع بدءاً من الليرة الى القطاعات الانتاجية والخدماتية، بحيث يمكن فرضها كخطة؟ □ اعتبر القطاع المصرفي بفضل السرية المصرفية التي كان يتمتع بها افضل من تلك الموجودة في المصارف السويسرية في ذلك الوقت، مما جعله في مرحلة من المراحل قاطرة الاقتصاد الوطني، وقبلة الایداعات الخارجية لاسيما من الدول النفطية. لكن تراجعها وعدم تماسكها امام الازمة التي حلت بلبنان، اثر في شكل مباشر على الاوضاع الاجتماعية والمعيشية للمقيمين، واضاع ايداعات المغتربين والمستثمرين. اما الفئة التي اصيبت في صميمها، فهي الاقل دخلاً والتي تعتمد على مدخراتها التقاعدية. لقد زاد وضع المصارف المقلق من مخاوف اصحاب رؤوس الاموال التي لا تستطيع التصرف بموجوداتها، اضافة الى عمليات "الهيركات" التي تمارسها المصارف في لعبة الشيكات المصرفية. كما قضت اسعار الدولار المتفاوتة بين السعر الرسمي والسوق السوداء على قيمة الودائع بنسبة 60 في المئة، وهي مشكلة كبيرة لا اعرف كيف يمكن حلها، مع اقتناعي بأن الامر بعيد المنال، اقله في المدى المنظور. اما بالنسبة الى فرص الانقاذ التي يمكن ان تكون متاحة، فالاولوية تتمثل في تشكيل حكومة تضع الاصلاحات المطلوبة من الجهات والمؤسسات الدولية وابرزها صندوق النقد الدولي، التي تطالب لبنان بتنفيذ برنامج اصلاحات ادارية ومالية حتى وان كانت موجعة، على الرغم من قناعتنا بأن لا احد يقدم عوناً من دون ان يؤمن مردوده. لا شك في ان الصعوبات امامنا كثيرة وجائحة كورونا تحاصرنا من كل الجهات. نعيش حالياً ازمة بكل معنى الكلمة، لكنها ستشدد حتماً مع توقف الشركات والمؤسسات الخاصة عن دفع رواتب موظفيها، اذا ما استمرت الحال على ما هي عليه.

□ كيف تقرأ هذا التوجه، وما هو موقف الهيئات من هذا الاجراء؟ □ انها مشكلة كبيرة اضافية لا يمكن تحملها، وهي تزيد الموقف تعقيداً. هنا، لا يختلف اثنان على وجوب تحسين ايرادات الدولة، وقد نهت الهيئات الاقتصادية الى عدم فرض رسوم او ضرائب جديدة في فترة الركود، لأن ذلك سيؤدي حتماً الى تسريع الانهيار من دون ان يزيد الجباية على الاطلاق. للتذكير فقط، ان زيادة الضرائب غير المدروسة في الاعوام 2017 و2018 و2019 على التوالي، وفق دراسات غرفة بيروت، ضربت مقومات الاقتصاد الوطني وسرعت في افلاس عدد كبير من الشركات والمؤسسات مما ادى الى اقفالها. هنا، تطالب الهيئات الاقتصادية باعفاء كامل من معظم الضرائب والرسوم لسنة 2020، اضافة الى تسوية شاملة لكل الضرائب المستحقة حتى نهاية سنة 2019، مما سيؤمن مبالغ وفيرة للخزينة. لا بد من لفت النظر، الى ان زيادة الضرائب ستؤدي الى انخفاض في حجم الاعمال وبالتالي في الواردات. اذ ستدفع زيادة الرسوم الجمركية على الاستيراد، التاجر الى رفع اسعاره، فضلاً عن الزيادات التي سيدخلها على اسعار السلع المستوردة بحجة ارتفاع اسعار الدولار، وهو يحتسب السعر بما يفوق 15

ع. ش.

■ تردد ان وزارة المال تسعى الى فرض رسوم جمركية على الاستيراد وزيادة القيمة المضافة